Deloitte & Touche - Qatar Branch
Burj Alfardan Building
Al Majdami Street
Lusail
P.O. Box 431
Qatar

Tel : +974 44341112
Fax : +974 44422131
www.deloitte.com

RN: 745/JK/FY2026

السادة / المساهمين المحترمين
البنك الأهلي ش.م.ع.ق
الدوحة – قطر

تقرير التأكيد المستقل، لمساهمي البنك الأهلي ش.م.ع.ق (المشار إليه بـ "البنك") وشركاته التابعة (ويشار إليهم معاً بـ "المجموعة")، حول تقرير مجلس الإدارة بشأن تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

وفقًا للمادة 24 من قانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("QFMA") رقم (5) لسنة 2016، قمنا بتنفيذ مهمة تأكيد معقول حول تقرير مجلس الإدارة عن تقييم تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية ("تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية ") كما في 31 ديسمبر 2025.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة

إن مجلس إدارة البنك الأهلي (ش.م.ع.ق) (المشار إليه بـ "البنك") وشركاته التابعة (ويشار إليهم معاً بـ "المجموعة") هو المسؤول عن تصميم وتطبيق والإحتفاظ بأنظمة رقابة داخلية فعالة متعلقة بالتقارير المالية. تتضمن هذه المسؤولية التالي: تصميم وتطبيق والإحتفاظ بأنظمة رقابة داخلية متعلقة بالإعداد والعرض العادل لبيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن إحتيال أو خطأ وكذلك إختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة؛ وإجراء تقديرات وأحكام محاسبية معقولة في مختلف الظروف.

قامت المجموعة بتقييم تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية لديها كما في 31 ديسمبر 2025، بناءً على معايير محددة في الرقابة الداخلية – الإطار المتكامل الصادر سنة 2013 عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework").

يقدم مجلس الإدارة تقييم المجموعة لنظام الرقابة الداخلية على هيئة تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي يتضمن:

- وصف النطاق الذي يغطي العمليات الجوهرية لأعمال الشركة والكيانات في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية؛
- تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف الرقابة؛
- تقييم لتصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية؛ و
- بيان أوجه القصور غير المعالجة في تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل في أنظمة الرقابة، إن وجدت، كما في 31 ديسمبر 2025.

تقرير التأكيد المستقل، لمساهمي البنك الأهلي ش.م.ع.ق (المشار إليه بـ "البنك") وشركاته التابعة (ويشار إليهم معاً بـ "المجموعة")، حول تقرير مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية. (تتمة)

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء رأي تأكيد معقول عن عدالة عرض ("تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية") المعروضة في القسمين 5 و6 من تقرير الحوكمة السنوي بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات (" COSO Framework")، والتي تتضمن الإستنتاج عن فعالية تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية كما في 31 ديسمبر 2025.

قد قمنا بتنفيذ مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لإرتباطات التأكيد 3000 (المعدّل) "إرتباطات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي ("IAASB"). يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية تم عرضه بصورة عادلة. يتضمن الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework") على المعايير التي قامت المجموعة بموجبها تقييم الرقابة الداخلية حول التقارير المالية للمجموعة لأغراض إبداء رأي تأكيد معقول.

تتطلب مهمة التأكيد لإصدار رأي ضمان معقول حول تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية، على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول عدالة عرض التقرير. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بتقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية ما يلي:

- الحصول على فهم لعناصر المجموعة للرقابة الداخلية على النحو المحدد في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات (" COSO Framework") ومقارنة ذلك بالتقييم الذي قامت به الإدارة؛
- الحصول على فهم لنطاق العمليات والشركات الجوهرية، والكيانات المادية في المجموعة ومقارنة ذلك بالتقييم الذي قامت به الإدارة؛
- إجراء تقييم المخاطر لجميع أرصدة الحسابات الجوهرية وفئات المعاملات والإفصاحات ضمن المجموعة للعمليات والكيانات الهامة ومقارنتها بالتقييم الذي قامت به الإدارة؛
- الحصول على اختبارات الإدارة لتصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لنظام الرقابة الداخلي حول التقارير المالية، وتقييم مدى كفاية إجراءات الاختبار التي تقوم بها الإدارة ودقة استنتاجات الإدارة التي تم التوصل إليها حول كل نظام رقابة داخلي تم إختباره؛
- القيام باختبار مستقل لتصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية التي تعالج المخاطر الجوهرية للأخطاء المادية والقيام بإعادة تقييم نسبة من اختبارات الإدارة للمخاطر الطبيعية للأخطاء المادية.
- تقييم شدة أوجه القصور في الرقابة الداخلية غير المعالجة كما 31 ديسمبر 2025، ومقارنتها بالتقييم الذي قامت به الإدارة، حسب الإقتضاء.

كجزء من هذه المهمة، حصلنا على أدلة تدقيق مناسبة وكافية فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للكيانات الهامة أو أنشطة الأعمال داخل المجموعة لإبداء استنتاج حول تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية. نبقى مسؤولين وحدنا عن تقييمنا واستنتاجنا.

تقرير التأكيد المستقل، لمساهمي البنك الأهلي ش.م.ع.ق (المشار إليه بـ "البنك") وشركاته التابعة (ويشار إليهم معاً بـ "المجموعة")، حول تقرير مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية. (تتمة)

مسؤولياتنا (تتمة)

تتكون مكونات الرقابة الداخلية كما هو معرف في إطار العمل الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework") من: بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصال، والرصد .

قمنا بتنفيذ إجراءات للتوصل إلى استنتاج بشأن مخاطر الأخطاء الجوهرية ضمن العمليات الجوهرية، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة وقيمة رصيد الحساب ذي الصلة، وفئة المعاملة أو الإفصاح.

تعتبر العملية جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر أي أخطاء ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ في سير المعاملات أو مبلغ البيانات المالية، على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض هذه المهمة، فقد تم تحديد عمليات مختلفة على أنها ذات مخاطر جوهرية كالضوابط على مستوى المنشأة، القروض والسلف المقدمة للعملاء، ودائع العملاء، الخزينة، الإستثمار، التمويل التجاري، الموارد البشرية والرواتب، عملية التقارير والإفصاحات المالية بما فيها عملية التوحيد وضوابط تكنولوجيا المعلومات.

تعتمد إجراءات اختبار تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على حُكمنا بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية التي تم تحديدها والتي تتضمن مزيج من الإستفسارات والمراقبة وإعادة التقييم وفحص الأدلة.

في إعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملاءمة لتوفير أساس لإستنتاجنا بشأن عدالة عرض تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية.

معنى الرقابة الداخلية حول التقارير المالية

الرقابة الداخلية للمنشأة حول التقارير المالية هي عملية مصممة لتقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للأغراض الخارجية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية. تتضمن الرقابة الداخلية للمنشأة على التقارير المالية تلك السياسات والإجراءات التي:

1. تتعلق بحفظ السجلات، وبتفصيل معقول، لتعكس دقة وعدالة المعاملات والتصرف في موجودات المنشاة؛
2. تقديم تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها بالشكل المطلوب الذي يسمح بإعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً وأن المبالغ المستلمة ومصاريف أو نفقات المنشأة تتم فقط وفقًا لصلاحيات إدارة المنشأة؛
3. تقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بمنع أو إكتشاف حيازة الموجودات أو التصرف غير المصرح به بموجودات المنشأة في الوقت المناسب والذي يمكن أن يكون له تأثير مادي على البيانات المالية، والذي من المتوقع أن يؤثر بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود الكامنة

نظرًا للقيود الكامنة في الرقابة الداخلية حول التقارير المالية، بما في ذلك إحتمال التواطؤ أو تجاوز الإدارة بشكل غير صحيح للضوابط الداخلية، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب خطأ أو احتيال ولا يمكن إكتشافها. لذلك، قد لا تمنع الرقابة الداخلية حول التقارير المالية أو تكشف عن جميع الأخطاء أو الإهمال في سير المعاملات أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقًا بتحقيق أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن توقعات أي تقييم للرقابة الداخلية حول التقارير المالية للفترات المستقبلية عرضة لخطر أن الرقابة الداخلية حول التقارير المالية قد تصبح غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن درجة الامتثال للسياسات أو الإجراءات قد تكون عرضة للتدهور.

تقرير التأكيد المستقل، لمساهمي البنك الأهلي ش.م.ع.ق (المشار إليه بـ "البنك") وشركاته التابعة (ويشار إليهم معاً بـ "المجموعة")، حول تقرير مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية. (تتمة)

إستقلاليتنا والرقابة على الجودة

خلال قيامنا بعملنا، لقد إلتزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" الصادرة عن مجلس معايير السلوك الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات ومعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي على رقابة الجودة (1)، وإدارة الجودة للشركات التي تقوم بعمليات تدقيق، أو مراجعة للبيانات المالية، أو عمليات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات الصلة. بناءً على ذلك، نقوم بالحفاظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثّقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

الرأي

في رأينا أن تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية في القسمين 5 و6 من تقرير الحوكمة السنوي، تم عرضه بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework")، والمتضمن لإستنتاج مجلس الإدارة عن فعالية تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية حول البيانات المالية كما في 31 ديسمبر 2025.

في الدوحة – قطر
08 مارس 2026

عن **ديلويت آند توش**
فـرع قـطـر

جوزف خليفة
شريـك
سجل مراقبي الحسابات رقم (433)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (120156)